جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية

التجارة البينية للدول العربية والإسلامية :الملتقى الوطني حول

يوم 27 فيفري 2025

الاسم واللقب	براني عبد الناصر	فؤاد بن الذيب
الرتبة العلمية	أستاذ التعليم العالي	أستاذ مساعد ب
البريد الإلكتروني	nacer_b23@yahoo.fr	fouadbendib34@gmail.com
الجامعة	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	

محور المداخلة	التأصيل النظري لتحرير التجارة البينية كمرحلة لتحقيق التكامل الاقتصادي
عنوان المداخلة	واقع التجارة البينية في دول العالم الإسلامي

الملخص:

إنّ الإمكانيات التي يتمتع بها العالم الإسلامي تتيح له القدرة على التفوق الاقتصادي، وإنّ تنوّع الإمكانيات من قطر إلى آخر يكون دافعا إيجابيا لتطور التجارة البينية بين الأقطار الإسلامية والعربية، وذلك بمعرفة واقع الاستثمارات البينية في ظل هذه الإمكانيات المتاحة، وأهم القطاعات التي نالت الحظ الأوفر من الاستثمارات من أجل تطويرها، ودعم باقي القطاعات.

كلمات مفتاحية: التجارة البينية – دول العالم الإسلامي – مقومات العالم الإسلامي –القطاع السياحي.

تصنيفات JEL : F4، F5، F49

Abstract :

The potential enjoyed by the Islamic world allows it to be able to excel economically, and the diversity of capabilities from one country to another is a positive motivation for the development of intra-Islamic and Arab trade by knowing the reality of intra-regional investments in light of these available capabilities, and the most important sectors that have received the most investments in order to develop them, and support the rest of the sectors.

Key words: Intraregional Trade - countries of the Islamic world - elements of the Islamic world - Tourism Sector.

JEL Classification Cods: F4, F5, F49

المقدمة:

تعد التجارة البينية من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، إذ أنها تسهم في زيادة النمو الاقتصادي وتمتن العلاقات الدولية، وبخصوص التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي فهي ذات أهمية كبيرة لما ستحققه من نتائج إيجابية لزيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في العالم الإسلامي.

فالإمكانيات المتوفرة في العالم الإسلامي تتيح فرصة كبيرة لتحقيق التفوق الاقتصادي، وتنوع هذه الإمكانيات بين الدول يشكل حافزًا إيجابيًا لتعزيز الاستثمارات المتبادلة بين الدول الإسلامية والعربية، ومن الضروري فهم واقع هذه الاستثمارات في ظل الإمكانيات المتاحة، بالإضافة إلى تحديد أهم القطاعات التي حصلت على النصيب الأكبر من الاستثمارات بهدف تطويرها ودعم القطاعات الأخرى.

ومن هذا التمهيد ارتأينا طرح الإشكال التالي:

ما مدى إمكانية تطوير القطاع السياحي وتعزيز التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي؟

وتتفرع عن ذلك الأسئلة الآتية:

- ✓ ما هو واقع التجارة البينية في دول العالم الإسلامي؟
- ✓ ما هي أهم مقومات السياحة في دول العالم الإسلامي؟
- ✓ ما هو حجم الاستثمارات في مجال السياحة بين دول العالم الإسلامي؟
- ✓ ما هي مجالات التعاون السياحي بين دول العالم الإسلامي؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ تعتبر التجارة البينية أهم مجالات تحقيق تكامل اقتصادي بين دول العالم الإسلامي.
- ✓ لتطوير القطاع السياحي أهمية في تعزيز التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.

أهداف البحث:

- ✓ الوقوف على واقع التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.
- ✓ بيان أهم المقومات التي تسمح بتعزيز التجارة البينية لدول العالم الإسلامي.
- ✓ اقتراح آليات لتحقيق لتنمية قطاع الخدمات السياحية بالدول الإسلامية.
- ✓ تقديم اقتراحات وتوصيات فيما يتعلق بتعزيز التجارة البينية لدول العالم الاسلامي.

منهج البحث:

حاول الباحثان تتبع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال وصف واقع التجارة البينية وواقع الدول الإسلامية بالإضافة إلى بيان أهم المقومات التي يتمتع بها العالم الإسلامي في مجال السياحة، وتحليل حجم الاستثمارات السياحية في دول العالم الإسلامي لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول الإسلامية.

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى المحورين الآتيين:

- ✓ التجارة البينية في دول العالم الإسلامي.
- ✓ السياحة البينية لدول العالم الإسلامي.

المحور الأول: التجارة البينية في دول العالم الإسلامي.

الفرع الأول: و اقع التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

"ترتبط العلاقات التجارية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي بجهات محدودة جداً من حيث الصادرات والواردات معاً، فالتجارة الخارجية للدول الأعضاء موجهة لعدد محدود من الشركاء، وغالباً ما يكون هؤلاء الشركاء من الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتهم المجموعة الأوروبية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتراوح حصة هؤلاء الشركاء في التجارة الخارجية للدول الإسلامية بين 40% و94% للصادرات، وبين 40% و80% بالنسبة للواردات، وقد قدم كوزنتس Kuznets تفسيراً لهذه الوضعية باستخدام مفهوم «حجم الأمة» Nation of Size، وهو أن الحجم الصغير – كما في حالة معظم الأقطار الإسلامية – يشكّل بحد ذاته قاعدة لتبعية القطر للخارج، وذلك لأن الموارد الطبيعية للبلد الصغير تكون عادة محدودة، وإنتاجه ومبادلاته ومصادر تمويله تكون محصورة في عدد قليل من العملاء والموردين، وينحصر هؤلاء العملاء والموردون في الشركاء الكبار من الدول الصناعية، خاصة في ظل عدم وجود تكتل اقتصادي إسلامي يمكن أن يكون عوضاً عن زيادة معدلات التجارة البينية بين الدول الإسلامية والدول الغربية.

أما حصة التجارة المتبادلة بين الأقطار الإسلامية بالنسبة إلى مجموع صادراتها فهي ضئيلة للغاية، ففي العام الذي تأسّست فيه منظمة المؤتمر الإسلامي (1969م) لم تتجاوز 5.9%، ولم تتجاوز 13% عام 2007م.

إن هيكل التجارة الإسلامية ما زال منحازاً إلى الدول الصناعية المتقدمة باعتباره امتداداً مباشراً لأنماط الإنتاج والتخصص السائد في التجارة الدولية، ومن ثم يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول الإسلامية لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب، بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين بعضها بعضاً " (السلام، 2016، صفحة 89).

"وتشير كل هذه المؤشرات وغيرها إلى أن التعرف عن كثب على هيكل التجارة البينية سواء السلعية أو الخدمية لما سيكشف عنه ذلك من فرص ومجالات جديدة وجديرة بتعميق التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الإسلامية، وهو ما يدفع إلى العمل على تنميتها من خلال أو في إطار بناء السوق الإسلامية المشتركة على أسس جديدة، تؤدي إلى تغير جوهري في التجارة الإسلامية البينية سواء في مجال التجارة البينية السلعية أو التجارة البينية الخدمية، وهو ما يحتاج إلى جهود كبيرة ونظرة موضوعية تعلو فيها المصلحة الاقتصادية الإسلامية العليا على المصالح الاقتصادية الفردية على مستوى كل دولة" (عبدالحميد، 2003، الصفحات 54-55).

الفرع الثاني: هيكل التجارة البينية لدول العالم الإسلامي:

يُعد هيكل التجارة البينية عنصرًا أساسيًا في تحديد مدى تكامل الاقتصادات الإقليمية وقدرتها على مواجهة التحديات العالمية. تحقيق هيكل تجارة بينية أكثر تنوعًا وكفاءة يتطلب سياسات اقتصادية متكاملة تركز على التصنيع، تحسين البنية التحتية، وتعزيز التكامل التجاري بين الدول، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة الاستقلالية الاقتصادية، ويُشير مصطلح "هيكل التجارة البينية" إلى تكوينها الداخلي من حيث طبيعة السلع والخدمات المتبادلة، وجهات التصدير والاستيراد، والتخصص الإنتاجي للدول ضمن نطاق جغرافي أو تكتل اقتصادي معين. فهم هذا الهيكل يُساعد في تقييم مدى كفاءة التبادل التجاري بين الدول، وتحديد مواطن القوة والضعف، واقتراح استراتيجيات لتحسين الأداء التجاري المشترك.

أولًا: محددات هيكل التجارة البينية

يعتمد هيكل التجارة البينية على مجموعة من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والجغرافية، والتكنولوجية، والتي تُحدد طبيعة المنتجات والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول. ومن أبرز هذه المحددات:

1. **الميزة النسبية والتنافسية**
   - تحدد الميزة النسبية (Ricardian Comparative Advantage) طبيعة السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول، حيث تُفضل الدول إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بتكاليف إنتاجية منخفضة.
   - تلعب الميزة التنافسية (Porter's Competitive Advantage) دورًا في توجيه هيكل التجارة نحو منتجات ذات قيمة مضافة عالية.
2. **التشابه الهيكلي للاقتصادات**
   - تؤثر درجة التشابه أو التكامل بين الاقتصادات على مدى تنوع السلع المتبادلة. ففي حال كانت الدول المنتسبة إلى التكتل الاقتصادي تُنتج سلعًا متشابهة، فقد يكون هناك منافسة داخلية تُضعف من فرص تنمية التجارة البينية.
3. **البنية التحتية اللوجستية**
   - تشمل شبكات النقل، الموانئ، والجمارك، حيث يُساهم تطورها في تسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدول وخفض التكاليف.
4. **الاتفاقيات التجارية والسياسات الحمائية**
   - تؤثر التعريفات الجمركية، القيود غير الجمركية، وسياسات الدعم المحلي على هيكل التجارة البينية، مما يُحدد طبيعة المنتجات القابلة للتبادل.
5. **الروابط التاريخية والجغرافية**
   - تُعزز العوامل التاريخية والثقافية والتقارب الجغرافي من تكامل التجارة البينية، حيث يُسهل ذلك تدفق السلع، الخدمات، ورأس المال بين الدول المتجاورة.

ثانيًا: مكونات هيكل التجارة البينية

يتكون هيكل التجارة البينية من عدة عناصر أساسية، تشمل:

1. **السلع الأولية مقابل السلع المصنعة**
   - في العديد من المناطق، خاصة في الدول النامية، لا تزال التجارة البينية قائمة على تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات المصنعة، مما يحد من الاستفادة من القيمة المضافة محليًا.
   - الدول الصناعية تميل إلى تبادل السلع المصنعة والمتقدمة تكنولوجيًا، مما يعكس مستوى أعلى من التكامل الاقتصادي.
2. **سلاسل القيمة المضافة**

- تعتمد بعض التكتلات الاقتصادية، مثل الاتحاد الأوروبي، على التكامل في سلاسل القيمة، حيث يتم توزيع مراحل الإنتاج بين عدة دول لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف.
- في المقابل، في مناطق أخرى مثل إفريقيا، لا تزال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية محدودة، مما يُؤثر على طبيعة التجارة البينية.

3. **قطاع الخدمات**

- رغم أن التجارة في الخدمات، مثل السياحة، الاتصالات، والخدمات المالية، تُمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول، إلا أن مساهمتها في التجارة البينية لا تزال أقل مقارنة بتجارة السلع.

4. **الاعتماد على الموارد الطبيعية**

- في بعض المناطق، مثل الشرق الأوسط وإفريقيا، يتركز هيكل التجارة البينية حول تصدير الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن، مما يجعلها عرضة للتقلبات السعرية العالمية.

ثالثًا: أنماط التجارة البينية وفقًا للمناطق الجغر افية

يعتمد هيكل التجارة البينية على السياق الإقليمي، حيث تختلف طبيعته بين التكتلات الاقتصادية المختلفة:

- **الاتحاد الأوروبي** :يتميز بهيكل تجارة بينية متنوع، يعتمد على السلع المصنعة والتكنولوجيا المتقدمة، مع تكامل قوي في سلاسل التوريد.
- **آسيا والمحيط الهادئ** :يُعتمد على شبكات إنتاج متكاملة، خاصة في قطاعات الإلكترونيات والسيارات، مع دور بارز للصين كمركز تصنيعي رئيسي.
- **أمريكا اللاتينية** :يتمحور حول تصدير السلع الزراعية والمواد الخام، مع ضعف في التجارة البينية للسلع المصنعة.
- **إفريقيا** :تُعاني من انخفاض مستويات التجارة البينية، حيث لا تتجاوز نسبتها 16% من إجمالي التجارة الخارجية للقارة، نتيجة للبنية التحتية الضعيفة وغياب التكامل الصناعي.
- **منظمة دول العالم الإسلامي** : وفقًا لتقارير البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) ومنظمة التعاون الإسلامي، لا تزال التجارة البينية بين الدول الأعضاء تشكل نسبة متواضعة من إجمالي تجارتها الخارجية، حيث بلغت حوالي **20%**من إجمالي التجارة الخارجية لدول المنظمة، وهي نسبة أقل من تلك المسجلة في تكتلات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي (حوالي 65%) وآسيان (حوالي 25%).

ومن أهم إيجابيات التجارة البينية للدول الإسلامية أن الصادرات البينية من السلع المصنعة وصلت إلى 16 مليار دولار ممثلة 42 % من إجمالي الصادرات البينية للدول الأعضاء، وتعتبر أهم الدول الإسلامية في تصدير السلع المصنعة تركيا، وماليزيا، وأندونيسيا، والسعودية، وباكستان، حيث تستحوذ هذه الخمس دول على 63% من صادرات السلع المصنعة داخل الدول الإسلامية الأعضاء، وهو ما يعني تزايد اعتماد الدول الإسلامية الأعضاء فيما بينها على صناعتها الداخلية، وهو مؤشر إيجابي لتحرير الدول الإسلامية من الاعتماد على الصناعات في الدول المتقدمة، وأهم السلع المصنعة في التجارة البينية الإسلامية الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية" (الواحد، 2010، الصفحات 201-202)

الفرع الثالث: أهمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية:

تُعد التجارة البينية أحد المحاور الرئيسة في التنمية الاقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي بين الدول، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. تتزايد أهمية التجارة البينية خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية، حيث تمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

1. **تحفيز النمو الاقتصادي**

تُساهم التجارة البينية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المشاركة، حيث توفر فرصًا اقتصادية جديدة وتخلق بيئة أعمال تنافسية، مما يعزز الإنتاجية ويؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام.

2. **تنويع الهياكل الاقتصادية**

غالبًا ما تعتمد الاقتصادات النامية على صادرات محددة، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. من خلال تعزيز التجارة البينية، يمكن للدول تنويع منتجاتها وصناعاتها، مما يقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية.

3. **تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية**

يُمكن للتجارة البينية أن تسهم في تطوير سلاسل التوريد الإقليمية، حيث تتخصص الدول في مراحل مختلفة من الإنتاج، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة الإنتاجية.

4. **تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي**

يُعزز التعاون التجاري بين الدول المجاورة من التكامل الاقتصادي، مما يسهم في بناء تكتلات اقتصادية أكثر قوة، مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA).

5. **تحسين القدرة التنافسية**

تتيح التجارة البينية للدول فرصة تحسين قدرتها التنافسية من خلال التعلم من الشركاء التجاريين، واعتماد تقنيات إنتاج أكثر كفاءة، وتحقيق وفورات الحجم.

6. **تقليل التأثيرات السلبية للصدمات الاقتصادية العالمية**

تُوفر التجارة البينية نوعًا من الحماية ضد الأزمات الاقتصادية العالمية، حيث تُتيح للدول تنويع أسواقها وتقليل الاعتماد على الأسواق الكبرى التي قد تكون عرضة للأزمات المالية أو التجارية.

7. **تعزيز الأمن الغذائي والتكنولوجي**

يُمكن للتجارة البينية أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الغذائي عبر تحسين سلاسل الإمداد، وكذلك في نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول، مما يُعزز من قدرة الدول النامية على تحقيق التنمية المستدامة.

8. **التنوع الاقتصادي**: تسهم التجارة البينية في تنويع الاقتصادات وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل، مما يزيد من مرونة الاقتصادات وقدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية.

9. **توسيع الأسواق**: تتيح التجارة البينية للدول الأعضاء الوصول إلى أسواق أوسع لمنتجاتها وخدماتها، مما يزيد من حجم المبيعات والإيرادات.

10. **زيادة الاستثمارات**: تشجع التجارة البينية على زيادة الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء، مما يخلق فرص عمل ويحسن البنية التحتية.

11. **نقل التكنولوجيا**: تساعد التجارة البينية على نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول الأعضاء، مما يعزز القدرات الإنتاجية والتنافسية.

12. التنمية المستدامة: تدعم التجارة البينية التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بين الدول الأعضاء.

كذلك يمكن أن تساعد التجارة البينية للدول الإسلامية على تحسين مستوى المعيشة بالنسبة لجميع الدول الإسلامية، وذلك لما ستؤدي إليه من زيادة الإنتاج ومعدل النمو. (الواحد، 2010، صفحة 198).

1. الآثار المترتبة على زيادة الصادرات البينية: تتمثل آثار زيادة الصادرات فيما يلي (الواحد، 2010، صفحة 220):

أ- إن زيادة الإنتاج والتوسع فيه بسبب النفاذ إلى أسواق الدول الإسلامية سيسمح لكل دولة بالاستفادة من وفرات الحجم التي لم تكن متاحة من قبل بسبب ضيق السوق المحلية ومحدوديتها.

وبالتالي ستستطيع بعض الصناعات أن تدخل مجال التنافسية الدولية، وذلك بسبب توسيع التجارة البينية لاسيما مع وجود وفرات محتملة للحجم.

ب- أن توسيع التجارة البينية بين الدول الإسلامية يمكن أن يشجع على تنمية بعض الصناعات الناشئة في بعض البلدان الإسلامية، ويصل بها إلى مستوى التنافسية الدولية، لاسيما أن سوق الدول الإسلامية تشجع على ذلك.

ج- وبالإضافة لما سبق فإن هناك الكثير من الآثار المحتملة بسبب التجارة البينية، وتظهر هذه الآثار في إمكانية زيادة انتشار التكنولوجيا في الدول الإسلامية، بالإضافة إلى إمكانية ظهور منتجات تلبي حاجة سوق الدول الإسلامية.

المحور الثاني: السياحة البينية لدول العالم الإسلامي.

الفرع الأول: مقومات السياحة في العالم الإسلامي:

"تزخر الدول الإسلامية بالعديد من المقومات السياحية، والتي تنقسم إلى مقومات طبيعية، حيث تتعدد مظاهر لاندسكيب[1] الطبيعي كالسواحل والجبال والأنهار والصحراوات والغابات المدرية والكهوف والجزر وغير ذلك من المقومات الطبيعية، وإمكانات بشرية تؤهلها لتأخذ مكانها المناسب بين المناطق السياحية بالعالم كالتراث الحضاري والثقافي والديني الغني والمتباين، بالإضافة لوجود الأيدي العاملة المتمثلة في السكان، وكذلك النقل والخدمات والتسهيلات السياحية كأماكن الإقامة والإعاشة والشركات السياحية التي تنظم الرحلات السياحية.

ومن خريطة توزيع الدول الإسلامية نجد أنها مختلفة المظاهر الطبيعية البشرية المتباينة في الحضارات والثقافات، هذا التباين أفرز جميع أنواع السياحة بالعالم الإسلامي، وذلك من حسن حظ الدول الإسلامية لأن السياحة بها ليست على وتيرة واحدة.

وإذا كانت السياحة نوع من التبادل الثقافي، فإن الهدف منها التعرف على ثقافات، وأماكن مختلفة للحد من الفوارق بين الأفراد من خلال الاتصال وجعل كل من الطرفين على علم بثقافة الآخر، ولأن السياحة أحد مظاهر العولمة فإن جغرافية السياحة تهتم بالتأثير والتأثر السياحي، نظرا لاختلاف القيم والأنساق بين دول المنشأ والمقصد السياحي (...)، وذلك يشجع الدول الإسلامية على

---

[1]- كلمة لاندسكيب الإنجليزية (landscape) يستخدم على نطاق واسع في مجال نباتات الزينة و تستخدم الكلمة كاسم يدل على النسق الذي تظهر به حديقة ما لعين الناظر، كما تستخدم كفعل يعنى تنسيق الحدائق ، كان أول من أستخدمها الرسامين الألمان عام 1598، وتعنى منطقة من الأرض لكنها اكتسبت معنى فني هو منظر الأرض وانتقلت الكلمة للإنجليزية بمعنى رسم المناظر الطبيعية
http://amenagementa.blogspot.com/2016/09/landscape.html

إيجاد نوع من التواصل بين شعوبها بشكل أكثر فعالية من خلال تشجيع التدفق السياحي بينهم للحد من تأثير السائحين من الدول الرأسمالية، وللتدفق المادي بين دول الإقليم، وذلك في ظل وجود أغلب المعطيات السياحية (زيد، 2010، صفحة 474).

الفرع الثاني: تحليل حجم الاستثمارات في مجال السياحة بين دول العالم الإسلامي:

يُعتبر قطاع السياحة أحد الركائز الاقتصادية المهمة لدول العالم الإسلامي، حيث يمتلك العديد منها موارد طبيعية وثقافية وتاريخية تجعلها وجهات سياحية رئيسية. ومع تنامي الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتعزيز التعاون الاقتصادي، ازدادت الاستثمارات المتبادلة في هذا القطاع بين الدول الإسلامية. يهدف هذا البحث إلى تحليل حجم الاستثمارات السياحية بين دول العالم الإسلامي، والآليات التي تعزز التعاون بينها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه هذا النمو.

- **أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الإسلامي**

وفقًا لإحصاءات منظمة التعاون الإسلامي(OIC) ، تُشكل السياحة نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول الإسلامية، حيث يُساهم القطاع بنسبة تتراوح بين 5% و15% في الناتج المحلي لبعض الدول، مثل تركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما أن السياحة توفر فرص عمل لملايين الأشخاص، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (oic، 2023)

- **تحليل حجم الاستثمارات السياحية بين دول العالم الإسلامي**

الاستثمارات الواردة والصادرة في قطاع السياحة

تشير بيانات تقارير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى أن الدول الإسلامية شهدت تدفقات استثمارية كبيرة في مجال السياحة خلال العقد الماضي على سبيل المثال (FDI، 2023):

- **الإمارات العربية المتحدة** :استحوذت على 4.7% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في قطاع السياحة خلال الفترة 2018-2022، حيث جذبت مشاريع بقيمة تتجاوز 6 مليارات دولار.
- **المملكة العربية السعودية** :جذبت استثمارات خاصة بقيمة 13 مليار دولار في صناعة السياحة، بهدف رفع مساهمة القطاع إلى 10% من الناتج المحلي بحلول 2030.
- **ماليزيا وتركيا و إندونيسيا** :تعد من بين الدول الإسلامية الرائدة في استقطاب الاستثمارات السياحية، حيث خصصت الحكومة الماليزية أكثر من 3 مليارات دولار لتطوير السياحة الحلال والبنية التحتية السياحية.

الاستثمارات المشتركة والمشاريع السياحية الإقليمية

- مشروع **"التأشيرة السياحية الموحدة** "بين بعض دول منظمة التعاون الإسلامي، والذي يهدف إلى تسهيل التنقل بين الدول الإسلامية وزيادة عدد السياح البينيين.
- إنشاء صندوق **للاستثمارات السياحية الإسلامية** لتمويل مشاريع البنية التحتية والفنادق والمنتجعات في دول مثل السعودية، المغرب، وإندونيسيا.
- تعزيز مشاريع **السياحة الدينية**، مثل الاستثمارات السعودية في تطوير البنية التحتية للحج والعمرة، والتي تجاوزت 50 مليار دولار خلال العقد الماضي.

التحديات التي تواجه الاستثمارات السياحية بين الدول الإسلامية

على الرغم من الإمكانات الكبيرة، يواجه القطاع عدة تحديات، منها:

- **القيود البيروقراطية والتشريعية** التي تعيق تدفق الاستثمارات بسهولة.

- **نقص التكامل السياحي** بين الدول الإسلامية، حيث لا تزال العلاقات السياحية البينية ضعيفة مقارنة بالعلاقات مع الدول غير الإسلامية.
- **التحديات الأمنية والاستقرار السياسي** في بعض الدول، مما يؤثر على جاذبية السياحة والاستثمار.

من خلال ما سبق يمكن القول إنه من أجل تعزيز الاستثمارات السياحية بين دول العالم الإسلامي، يُوصى بـ:

1. **تحسين البيئة الاستثمارية** من خلال تخفيف القيود البيروقراطية وإصدار سياسات داعمة.
2. **إنشاء منصات تعاون إقليمية** لتطوير مشاريع سياحية مشتركة مثل المسارات السياحية الإسلامية.
3. **تعزيز البنية التحتية** في الدول الإسلامية، وخاصة في النقل الجوي والبري لتسهيل حركة السياح.
4. **إطلاق حملات تسويقية موحدة** تستهدف السياحة الحلال وسياحة التراث الإسلامي.

وفي عام 2012 وبسبب الصراعات في بعض بلدان المنظمة الواقعة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط شهد عدد الوافدين البينيين داخل منظمة التعاون الإسلامي تراجعا ليسجل دخول 54 مليون سائح، أي ما يمثل 31.9 في المائة من حصص مجموع عدد السياح الدوليين في منظمة التعاون الإسلامي، وأخيرا في عام 2013 استعاد عدد السياح الوافدين البينيين داخل منظمة التعاون الإسلامي توازنه وارتفع إلى 60.7 مليون وافد، وهو أعلى رقم تم حسابه خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2013، ومثل عدد السياح الوافدين البينيين داخل المنظمة خلال 2013 حصة 34.8 في المائة من إجمالي عدد السياح الدوليين في منظمة التعاون الإسلامي (sesric، 2020، الصفحات 17-18).

وهذا الرسم البياني يعرض السياحة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي(OIC) ، ويوضح عدد السياح المتنقلين بين بعض الدول الإسلامية الرئيسية خلال السنوات الأخيرة.

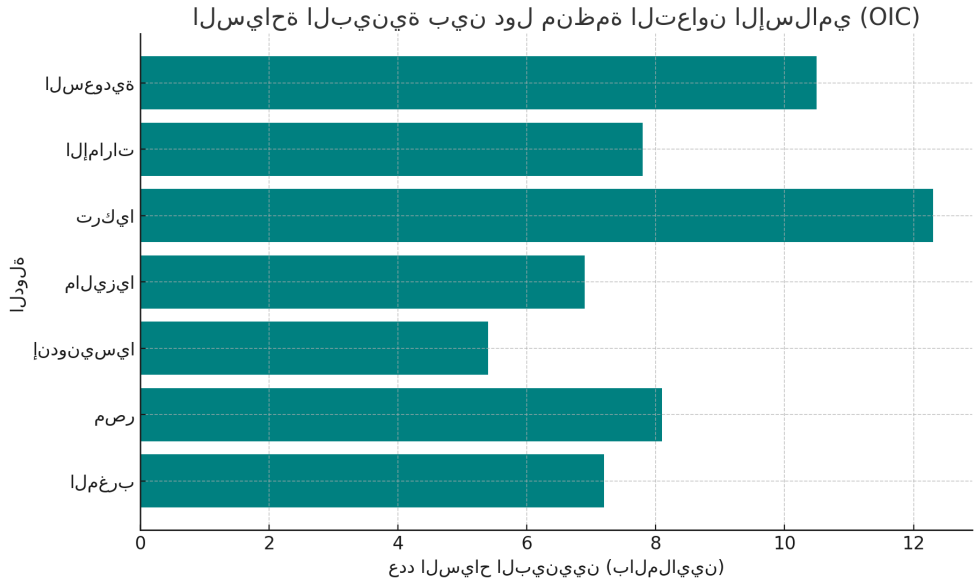

عدد السياح البينيين بين بعض دول منظمة التعاون الإسلامي (بالملايين) السعودية", "الإمارات", "تركيا", "ماليزيا", "إندونيسيا", "مصر", "المغرب[10.5, 7.8, 12.3, 6.9, 5.4, 8.1, 7.2]

هذا الرسم البياني يوضح عدد السياح البينيين بين بعض الدول الرئيسية في منظمة التعاون الإسلامي .(OIC) يُظهر أن تركيا والسعودية تستقبلان أكبر عدد من السياح من الدول الإسلامية الأخرى، مما يعكس أهمية السياحة الدينية والثقافية في هذه البلدان.

فتُعَدّ السياحة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي من المجالات الحيوية التي تعكس مستوى التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء. وتُظهر البيانات أن هناك تحسنًا تدريجيًا في هذا المجال، حيث ارتفعت نسبة السياح الوافدين من دول المنظمة إلى دول أخرى ضمن المنظمة من 4.34% في عام 2013 إلى 6.37% في عام 2018 (sesric، 2020، صفحة 27).

الفرع الثالث: مجالات التعاون السياحي بين دول العالم الإسلامي.

يمكننا تلخيص مجالات التعاون السياحي بين الدول الإسلامية في النقاط التالية (الهيئة العليا، 2007، الصفحات 15-17):

1. هناك تعاون واضح بين الدول الإسلامية للارتقاء بأداء القطاع السياحي، بما ينعكس إيجابياً على مردودها الاقتصادي من ناحية، وزيادة أواصر التعاون الاقتصادي الشامل بين الدول الإسلامية من ناحية أخرى.
2. يتمثل هذا التعاون أساساً في المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.
3. ركزت القرارات الصادرة عن اجتماعات المؤتمر على ضرورة التعاون في مجال السياحة، وأنه مجال ذي أولوية للتعاون ضمن التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، باعتبار السياحة تشكل محورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية وزيادة التبادل الثقافي بين الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة التي يمكن الوقوف عليها في مجال التعاون السياحي نذكر ما يلي:

فالتعاون في **قطاع السياحة** بين دول العالم الإسلامي يشمل جهودًا مشتركة لتعزيز السياحة البينية، وتطوير البنية التحتية السياحية، وتسهيل حركة السياح بين الدول. إليك بعض **الأمثلة الو اقعية** على هذا التعاون:

1. **منظمة التعاون الإسلامي – (OIC) برنامج السياحة الإسلامية**
   - أطلقت منظمة التعاون الإسلامي عدة مبادرات لتعزيز **السياحة الحلال** وتسهيل السفر بين الدول الأعضاء.
   - يتم تنظيم **معرض السياحة الإسلامية** سنويًا لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي وتعريف الدول الإسلامية بمقومات بعضها.
2. **مشروع طريق الحرير السياحي**
   - تتعاون **تركيا** و**إيران** و**دول آسيا الوسطى** لإحياء طريق الحرير القديم كممر سياحي، مما يُعزز السياحة الثقافية والتاريخية بين هذه الدول.
3. **تسهيل التأشيرات السياحية**
   - أطلقت بعض الدول الإسلامية مبادرات لتسهيل **إجراءات التأشيرة** للسياح من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مثل:
     - **المملكة العربية السعودية** تقدم **تأشيرة العمرة والسياحة** الإلكترونية.
     - **ماليزيا** و**إندونيسيا** توفران دخولًا بدون تأشيرة أو تأشيرة عند الوصول لمواطني العديد من الدول الإسلامية.
4. **تعاون تركيا والدول العربية في السياحة العلاجية**

   أصبحت **تركيا** وجهة رئيسية للسياحة العلاجية، وتستقبل الآلاف من المرضى من دول الخليج ودول شمال إفريقيا بفضل اتفاقيات تعاون في هذا المجال.
5. **المجلس الوزاري للسياحة في العالم الإسلامي**

يتم تنظيم اجتماعات دورية بين وزراء السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي لتطوير خطط مشتركة تعزز **السياحة البينية** وتبادل الخبرات.

6. **مشروع التعاون بين المغرب وتركيا في مجال السياحة:** يهدف إلى تبادل الخبرات والمعرفة في مجال السياحة، وتنظيم رحلات تعريفية للمهنيين السياحيين، والترويج المشترك للوجهات السياحية في البلدين.
7. **مشروع التعاون بين ماليزيا و إندونيسيا في مجال السياحة الإسلامية:** يهدف إلى تطوير المنتجات والخدمات السياحية التي تلبي احتياجات السياح المسلمين، وتنظيم فعاليات ومهرجانات مشتركة للترويج للسياحة الإسلامية في البلدين.
8. **مشروع التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجال السياحة:** يهدف إلى تطوير البنية التحتية السياحية في دول الخليج، وتنظيم فعاليات ومهرجانات مشتركة، والترويج المشترك للوجهات السياحية في المنطقة.

وفي هذا الإطار هناك العديد من الجهود المبذولة والعمل على إزالة العوائق أمام التدفق السياحي من خلال:

- المعاملة التفضيلية والحوافز المقدمة مثل التخفيضات في الرسوم والمصاريف الأخرى المفروضة على السياح المسافرين بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- الإعفاء من متطلبات التأشيرة، أو الإسراع في عملية منحها، من خلال إصدار تأشيرات إلكترونية.
- التسهيلات المقدمة في مجال الإفراج الجمركي والهجرة بين الدول الإسلامية.
- وضع تشريعات وقوانين تشجع على السياحة وتعزيز الاستثمار فيها.
- نشر المعلومات الكاملة والحديثة عن الفرص الاستثمارية السياحية المتاحة في الدول الإسلامية .
- عقد ندوات وورش عمل عن الاستثمار من قبل القطاع الخاص في مجال السياحة.
- إصدار دليل المستثمر متضمنا كل الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- تحديد المؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تقوم بدعم تمويل الاستثمار في مشروعات تطوير السياحة في الدول الأعضاء.
- إقامة المعارض السياحية والتجارية بشكل منتظم، وتنظيم ندوات دورية قبل وأثناء اجتماعات وزراء السياحة.
- تنظيم مهرجانات ومعارض ثقافية بين الدول الأعضاء.
- توحيد العلامة التجارية التي تمثل المنظمات السياحية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف عرضها بطريقة مركزة.

فمن خلال هذه الجهود يمكن لدول العالم الإسلامي تعزيز السياحة البينية وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية مشتركة.

الفرع الرابع: رؤية مقترحة لتنمية قطاع الخدمات السياحية بالدول الإسلامية:

تشتمل الرؤية المستقبلية جملة من المقترحات ملخصة كالآتي (الهيئة العليا، 2007، الصفحات 17-19):

تتمتع الدول الإسلامية بمقومات سياحية فريدة ومتنوعة، تشمل المواقع الدينية والتاريخية والثقافية والطبيعية. إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه العديد من التحديات، مما يستدعي وضع رؤية شاملة لتنميته وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الرؤية

- **تطوير صناعة سياحية مستدامة** :ترتكز على احترام البيئة والحفاظ على التراث الثقافي، وتوفير فرص عمل لائقة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- **جذب المزيد من السياح** :من خلال تحسين جودة الخدمات السياحية، وتنويع المنتجات السياحية، والترويج الفعال للوجهات السياحية الإسلامية.
- **زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي** :من خلال زيادة الإيرادات السياحية، وتنمية الاستثمارات في البنية التحتية السياحية، وتشجيع السياحة الداخلية.
- **تعزيز التكامل الإقليمي** :من خلال تسهيل حركة السياح بين الدول الإسلامية، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال السياحة.

مرتكزات الرؤية

1. **تطوير البنية التحتية السياحية** :ويتم ذلك من خلال:
   - **تحسين المطارات والموانئ والطرق** :لتسهيل الوصول إلى الوجهات السياحية.
   - **تطوير الفنادق والمنتجعات** :توفير أماكن إقامة مريحة وآمنة للسياح.
   - **توفير المرافق والخدمات الأساسية** :مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات.
2. **تنمية الموارد البشرية :**
   - **تدريب العاملين في القطاع السياحي** :على مهارات الضيافة واللغات الأجنبية وإدارة الفنادق.
   - **تطوير المناهج التعليمية** :في مجال السياحة لتلبية احتياجات سوق العمل.
   - **تشجيع الاستثمار في التعليم والتدريب المهني** :في قطاع السياحة.
3. **تنويع المنتجات السياحية :**
   - **السياحة الدينية** :زيارة الأماكن المقدسة والمساجد التاريخية.
   - **السياحة الثقافية** :زيارة المتاحف والمعارض والمواقع الأثرية.
   - **السياحة الطبيعية** :استكشاف المناظر الطبيعية الخلابة والشواطئ والجبال.
   - **السياحة العلاجية** :الاستفادة من المنتجعات الصحية والمياه المعدنية.
   - **السياحة الرياضية** :ممارسة الرياضات المختلفة مثل الغوص والتزلج والتسلق.
4. **الترويج الفعال للوجهات السياحية :**
   - **استخدام وسائل الإعلام المختلفة** :للتعريف بالوجهات السياحية الإسلامية.
   - **المشاركة في المعارض والفعاليات السياحية الدولية** :لعرض المنتجات السياحية وجذب السياح.
   - **التعاون مع شركات السياحة العالمية** :لتنظيم رحلات سياحية إلى الدول الإسلامية.
5. **تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات :**
   - **تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات** :للسياح القادمين من الدول الأخرى.
   - **إصدار تأشيرات إلكترونية** :لتوفير الوقت والجهد على السياح.
   - **توقيع اتفاقيات ثنائية** :بين الدول الإسلامية لتسهيل حركة السياح.
6. **تطوير التشريعات السياحية :**
   - **سن قوانين وتشريعات** :لتنظيم القطاع السياحي وحماية حقوق السياح.
   - **توفير بيئة جاذبة للاستثمار** :في القطاع السياحي.

- **تطبيق معايير الجودة** :على الخدمات السياحية.

آليات التنفيذ

- **إنشاء هيئة إسلامية عليا للسياحة** :تتولى وضع السياسات والاستراتيجيات لتنمية القطاع السياحي في الدول الإسلامية.
- **إنشاء صندوق للتمويل السياحي** :لتمويل المشاريع السياحية في الدول الأعضاء.
- **تشجيع القطاع الخاص** :على الاستثمار في القطاع السياحي.
- **التعاون مع المنظمات الدولية** :للاستفادة من الخبرات والموارد المتاحة

الخاتمة:

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها دول العالم الإسلامي لتعزيز التجارة البينية، فإن الوضع الحالي لا يزال بعيدًا عن الاستغلال الكامل لهذه الفرص. ولكن مع التحسن في البنية التحتية وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول، من الممكن أن تشهد التجارة البينية بين هذه الدول نموًا ملحوظًا في المستقبل.

وفي ختام هذه الورقة البحثية فإننا نخلص إلى النتائج التالية:

- على الرغم من أن دول العالم الإسلامي تتمتع بالعديد من الميزات التنافسية مثل الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، المعادن)، إلا أن التجارة البينية لا تزال ضعيفة نسبيًا مقارنة بتجارة هذه الدول مع مناطق أخرى.
- تمثل التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي حوالي 20-25% فقط من إجمالي تجارتها الخارجية، هذه النسبة تعتبر ضئيلة على ما يفترض أن تكون عليه.
- إن ما تزخر به الدول الإسلامية من مقومات روحية ومعنوية بالإضافة إلى ما حباها الله به موارد طبيعية متنوعة وموقع جغرافي استراتيجي يمثل فرصة لنجاح تجارب تكاملية بين العديد منها.
- تعد هيكل التجارة البينية عنصرا أساسيا لتحديد مدى تكامل اقتصاديات الدولية وقدرتها على مواجهة التحديات العالمية.
- تتطلب تنمية قطاع الخدمات السياحية في الدول الإسلامية جهوداً مشتركة وتعاوناً بين الدول الأعضاء، وتضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.
- يمكن للدول الإسلامية تحقيق نهضة سياحية مستدامة، تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز التواصل الثقافي بين الشعوب.

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات الآتية:

- لابد من تجنب كل العوائق التي تحول دون التأسيس الحقيقي والواقعي للتجارة البينية لدول العالم الإسلامي، حتى يمكن إقامة الوحدة الاقتصادية، ومن ثم يمكن إقامة الوحدة السياسية.
- يجب بذل الجهود لإزالة الخلافات بين الدول الإسلامية، وتعزيز مجالات الشراكة والتعاون التي تخدم اقتصاديات هذه الدول.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين وزيادة نسبة التجارة البينية لدول العالم الاسلامي.

المصادروالمراجع:

- محمد محمود عبد السلام: تنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية، مجلة البيان، ع 305، السعودية، 2016.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- السيد عطية عبد الواحد، التجارة البينية وتعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة النمو- المعوقات والحلول-، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، القاهرة، مصر، 28-29 أفريل 2010.

- جهان محمد أبو زيد، التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في مجال السياحة، ملتقى التنمية والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، كلية الآداب واللغات الأجنبية، جامعة الأزهر، مصر، 28-29 أفريل 2010.
- تقارير منظمة التعاون الإسلامي(OIC) .
- بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) تقارير البنك الدولي عن السياحة في الدول الإسلامي.
- مركز الأبحاث الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأفاق والتحديات 2020، منظمة التعاون الإسلامي، 2020.
- الهيئة العليا للسياحة – المملكة العربية السعودية، دور السياحة في تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية رؤية مقترحة لتنمية التعاون في المجال السياحي، المنتدى الأول للسياحة في البلدان الإسلامية، جدة، السعودية، أيام 30-31 أكتوبر 2007.https://www.sta.gov.sa/ar/home
- https://sesricdiag.blob.core.windows.net/sesric-site-blob/files/article/759.pdf
- http://amenagementa.blogspot.com/2016/09/landscape.html